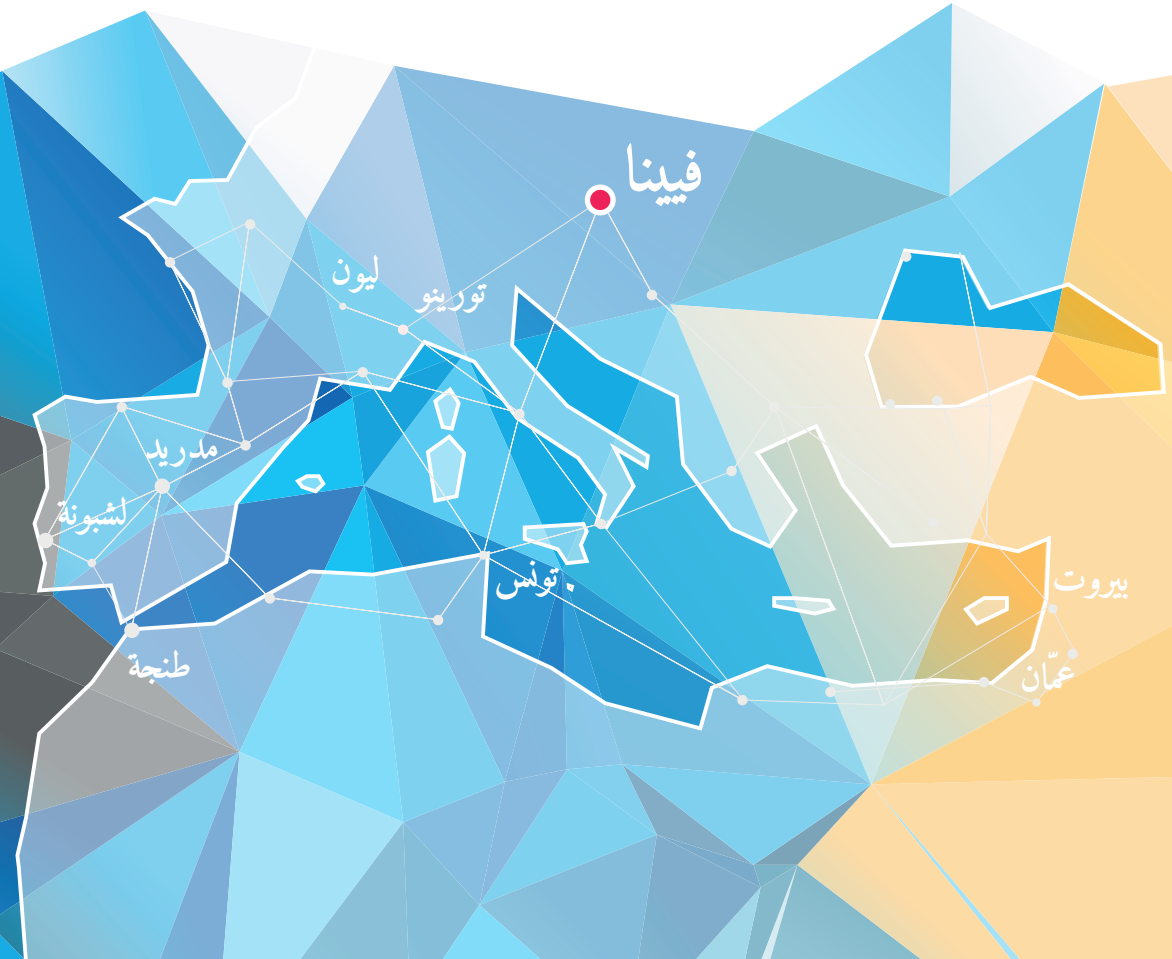




MEDITERRANEAN CITY-TO-CITY MIGRATION

ملف الهجرة مدينة فيينا خلاصة وافية



تجمع هذه الوثيقة بين ملفّ الهجرة الخاصة بمدينة فيينا وورقة الأولويات اللذين تمّت صياغتهما في إطار مشروع الهجرة بين المدن المتوسطة. يهدف هذا المشروع إلى المساهمة في تحسين حوكمة الهجرة على مستوى المدينة، ضمن شبكة من المدن في أوروبا ومنطقة جنوب المتوسط. للمزيد من المعلومات حول دراسة الحالة المتعلقة بمدينة فيينا، يمكن الاطلاع على الرابط التالي: www.icmpd.org/mc2cm

لمحة عامة (٢٠١٣)

فيينا هي عاصمة النمسا وإحدى أقاليمها التسعة. إنها أهم مدينة في النمسا والوحيدة التي يفوق عدد سكانها المليون. تضمّ مقرّ البرلمان النمساوي، ومكتب المستشارية والوزارات كافة، فضلاً عن مكتب رئيس الجمهورية الفدرالية النمساوية.	السياق السياسي والإداري
١٧٤١٢٤٦	السكان
٣١,٧٪	نسبتهم من سكّان المناطق الحضرية على المستوى الوطني
٢٣٪	نسبة الأجنبيّين من السكّان
٣١,٤٪	نسبة المولودين في الخارج من السكّان

أُمَاطُ الهجرة

لطالما كانت فيينا مدينةً تستقبل موجات الهجرة. منذ الألفية الجديدة، أصبحت الهجرة إلى فيينا تتميز بتنوعٍ مناطقي واجتماعي كبير، أو ما وصفه ستيفن فيرتوفيك في العام ٢٠٠٧ « بالتنوع الفائق». بدءاً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، بات أكثر من ثلث السكّان المقيمين (٣٤,٥٪) في فيينا من المولودين في الخارج، و٤٢٪ منهم كانوا قد هاجروا إلى النمسا في السابق أو وُلدوا لأبٍ أو أبوين مهاجرين وفقاً لبيانات مكتب الإحصاءات في النمسا (STATISTIK AUSTRIA) للعام ٢٠١٤. ويعكس أيضاً تاريخ الهجرة الطويل إلى فيينا من خلال النسبة المرتفعة للمهاجرين المقيمين فيها، فاعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، أصبح بالإمكان القول إنّ ١٥٪ من المواطنين النمساويين المقيمين في فيينا قد وُلدوا في الخارج. شهدت الهجرة الدولية إلى فيينا ارتفاعاً ملحوظاً في السنوات الأخيرة. فبعد أن بلغت أوجها في العام ٢٠٠٤ مسجلةً ٥٠٠٥٤ مهاجر، بقي معدّل الهجرة الصافي السنوي يتراجع إلى العام ٢٠٠٩، ثم ما لبث أن بدأ يرتفع منذ ذلك الحين. وقد تضاعف معدّل الهجرة الصافي السنوي بين ٢٠٠٩ و٢٠١٢ (٥١ ٠٠١ نسمة)، ثم تضاعف مجدداً في العام ٢٠١٥ بسبب أزمة اللاجئين ليصل إلى ١١٩ ٢٩٩ شخصاً. لا يتوزع المهاجرون بالتساوي في مدينة فيينا. فتتمركز النسب الكبرى في المنطقة التي تحدّ وسط المدينة من الناحية الجنوبية الغربية إلى الشمالية الغربية، وفي الناحية الشمالية الشرقية لوسط المدينة. وتبقى منطقة شرق الدانوب المنطقة الوحيدة التي تشهد تواجداً قليلاً للمهاجرين، شأنها شأن المناطق الأبعد مسافة في الدوائر الغربية والجنوبية. ويعكس هذا التوزع السكاني بشكلٍ كبير التصميم الاجتماعي والمكاني التقليدي للمدينة، حيث لطالما كانت الدوائر التي تضم الطبقة العاملة تقع في الجهة الغربية للمدينة.

السكان المهاجرون

يُعتبر ٣٨,٥٪ تقريباً من السكّان المهاجرين المتواجدين في فيينا من المولودين في إحدى دول الاتحاد الأوروبي أو المنطقة الاقتصادية الأوروبية. ويفوق عدد الأشخاص المولودين في دول انضمت إلى الاتحاد الأوروبي منذ ٢٠٠٤ بأشواطٍ عدد أولئك المولودين في دول الاتحاد الأوروبي الأخرى. من بين تلك المجموعة الأخيرة، يفوق عدد المهاجرين المولودين في ألمانيا بأشواطٍ عدد المهاجرين الآخرين (٤٨ ٨٤١ من أصل ٣٣٧ ٧٧). أما المهاجرون المولودون في بولندا (٤٧ ٠٤٠)، ورومانيا (٢٩ ٩٣٦)، وهنغاريا (٢١ ٦١٨)، فيشكلون المجموعات الأكبر من بين دول الاتحاد الأوروبي «الجديدة». أما بالنسبة إلى السكّان المقيمين المولودين خارج الاتحاد الأوروبي، فيشكل المولودون في أوروبا المجموعة الأكبر منهم: صربيا (٨٦ ١٢٢)، وتركيا (٦٧ ٠٤٩)، والبوسنة والهرسك (٤٤ ٦٣٣). في ما يتعلق بالمهاجرين المولودين في أفريقيا، تمثل المجموعات الأكبر بالمولودين في نيجيريا (٨ ٩٢٧)، ومصر (٤ ٣٣١). أما المهاجرون المولودون في آسيا، فأبرزهم من أفغانستان (١٣ ٤١٨) وسوريا (١٢ ٤١٧) وإيران (١٢ ٣٨٢) وقد وصلوا إلى النمسا

بشكلٍ أساسي كلاجئين. بالنسبة إلى المهاجرين من الصين (٦٧٨ ٩) والهند (١٥٩ ٩)، فقد دخلوا إلى النمسا بصفة عمال مهاجرين بشكلٍ أساسي، من أجل تكوين الأسر أو لم شمل الأسر. وفي حين أنّ التركيبة الجنسية للسكان المهاجرين وغير المهاجرين لا تختلف بشكلٍ كبير، إلّا أنّ ذلك لا ينطبق فعلياً على السكان المهاجرين من دول الاتحاد الأوروبي «الجديدة» والمنطقة الاقتصادية الأوروبية وسويسرا وأميركا. كما يهيمن العنصر النسائي بشكلٍ طفيف على السكان المهاجرين من البوسنة والهرسك وصربيا والجبل الأسود. وتميل كفة الميزان إلى المهاجرين الذكور في صفوف الوافدين من تركيا وكوسوفو وبعض البلدان الأفريقية والآسيوية.

تعكس التركيبة العمرية للمهاجرين تاريخ الهجرة الطويل. فبين الأشخاص المولودين في الخارج، تُعتبر الفئة العمرية ٣٠-٤٤ أكبر بمرتين تقريباً من الفئة نفسها لدى السكان المولودين في النمسا. في الوقت نفسه، تُعتبر الفئة العمرية ما دون الثلاثين للسكان المولودين في النمسا أكبر من الفئة نفسها لدى السكان المهاجرين. يجدر بالذكر أنّ السكان الآتين من «خلفية مهاجرين» (المهاجرين والأشخاص المتحدّرين من أب أو أم مهاجرين على الأقل) يشملون حصّةً أكبر بكثير من الأشخاص ما دون سنّ الخامسة عشرة، وحصّةً أصغر بكثير من الأشخاص ما فوق سنّ الخامسة والستين.

سياسة الهجرة المحلية

تتمتع فيينا بوضعٍ مميزٍ بين سائر المدن النمساوية. فبصفتها إقليماً فدرالياً، تتمتع المدينة بحقوق تنظيمية وقدرة على الوصول إلى الموارد التي تتعلق بأبرز مجالات السياسات، مثل الإسكان، والتعليم، والصحة. فضلاً عن ذلك، تُعتبر حكومة المدينة الهيئة المسؤولة عن التخطيط المكاني، وقوانين المباني، والإعانات الحكومية، مثل السكن والبناء، والنظام الصحي والرعاية، والسياسات المتعلقة بالشباب. تتلقى مدينة فيينا أيضاً كميةً أكبر من المدفوعات عن كلّ ساكن، بالمقارنة مع المدن الأخرى. من هنا، بصفتها مقرأً لعدد من الشركات المتعددة الجنسيات، وإحدى المدن التي تستضيف الأمم المتحدة، فضلاً عن ١٤ جامعة تابعة للدولة وخمس جامعات خاصة، لدى المدينة مصلحة ذاتية بالمحافظة على نظرة منفتحة ومرحبة تجاه الهجرة. كذلك، تتمتع فيينا بتاريخٍ طويل «كمدينة اجتماعية» لطالما ضمت مجموعةً متنوّعةً من المؤسسات الاجتماعية البلدية، كما قدّمت خدمات اجتماعية أساسية عن طريق المنظّمات البلدية.

في هذا الإطار، تعتبر فيينا إحدى أولى المدن الأوروبية التي أنشأت هيئات متخصصة تُعنى بالدمج. وسرعان ما أصبح «صندوق فيينا من أجل الدمج» الذي أنشئ عام ١٩٩٢ لاعباً أساسياً في مجال الدمج، من خلال توفير المشورة حول المسائل القانونية والاجتماعية المتعلقة بالهجرة. عام ١٩٩٦، ارتقى برنامج الدمج إلى مستوى سياسي أعلى، فتمّ تعيين مستشار تنفيذي للبلدية يُعنى بمسائل الدمج. فضلاً عن ذلك، أسست المدينة الإدارة البلدية للدمج والتنوع (MA ١٧) التي تولّت تنفيذ الواجبات المفروضة على الصندوق. تعتبر الإدارة

البلدية للهجرة والتنوع وكالة التنسيق العامة لتطبيق سياسات الدمج الخاصة بمدينة فيينا. فتراوح أنشطتها بين جمع البيانات، والتحليل العلمي، وإدارة التنوع الموجهة نحو الدمج، وتمويل المشاريع والجمعيات والمبادرات المساهمة في الدمج ودعمها. في هذا المنظور، طوّرت وطبّقت برنامج «START WIEN» (إبدأ فيينا) ليكون رزمةً من التدابير الترحيبية بكلّ مهاجر، تشمل المشورة المهنية، ومحاضرات بشأن الحياة اليومية في النمسا، والحصول على دروس في اللغة الألمانية.

وفقاً لـ «توجهات سياسة التنوع والدمج في مدينة فيينا»، تلتج المدينة «سياسة تنوع موجهة نحو الدمج»، حيث المقصود «بالدمج» هو المشاركة المتساوية في المجتمع والتمكين الاجتماعي لسكان المدينة، بغض النظر عن مكان الولادة والجنسية، وحيث يعتبر احترام الديمقراطية والمساواة والحقوق الأساسية شرطاً جوهرياً لتحقيق إمكانيات التنوع.

تمّ التشاور مع أصحاب الشأن المحليين، بمن فيهم ممثلون عن الإدارات والمؤسسات التي تملكها و/أو تديرها مدينة فيينا والتي تطبّق سياسة الدمج، والمنظمات، من خلال مقابلات فردية ومجموعات تركيز أقيمت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ ضمن إطار مشروع الهجرة بين المدن المتوسطة. فأثمرت هذه التشاورات عن تحديد ٥ أولويات لتحسين سياسات الدمج:

- ٠١ الإسكان
- ٠٢ الاعتراف بالمؤهلات المحصّلة في الخارج
- ٠٣ تأمين وصول الشباب والراشدين الشباب إلى التعليم
- ٠٤ زيادة المشاركة في السياسة
- ٠٥ الخطاب العام المتعلق بالهجرة

إدماج الهجرة

تتمثل الوثيقة الأساسية للتخطيط الحضري في فيينا بخطة التنمية الحضرية التي تحدّد الأهداف الأساسية للتخطيط الحضري لمدة ١٠- ٢٠ سنة. فوفقاً لخطة التنمية الحضرية ٢٠٢٥ (STEP)، يركّز مفهوم التنمية لدى مدينة فيينا على «حقّ المدينة»، بمعنى أنّ مدينة فيينا «تلتزم بالمدينة كمكان للتنوع المدمج». تصف الخطة فيينا كمدينة عالمية، وتعتبر تنوع السكّان العامل الأساسي الذي يسهّل التنمية الحضرية، مما يساهم في جذب أصحاب المواهب من مختلف أنحاء العالم. فوفقاً للخطة ٢٠٢٥ نفسها، يعكس التخطيط الحضري مختلف احتياجات المهاجرين وأنماط حياتهم واهتماماتهم: «فضلاً عن الإسكان، يشمل هذا الأمر إفساح المجال أمام

الاقتصادات الإثنية والشبكات الاجتماعية المتعلقة بمختلف مجموعات المهاجرين، وتطوير مساحة عامة للجميع، وإرضاء مختلف الطلاب تأميناً لتعايش مشترك سلمي.» وبهدف تطوير أجندة خاصة بحقوق الإنسان، أنشأت مدينة فيينا مكتباً لحقوق الإنسان ومنصباً لممثل خاص بحقوق الإنسان في ٢٠١٥.

تتميز ممارسات الدمج في مدينة فيينا بكونها خدمات تستهدف فئات معينة ومعّمة على الجميع في الوقت نفسه. فمن جهة، تولى مؤسسة مختصة إدارة احتياجات المهاجرين الوافدين حديثاً بما في ذلك تنظيم دروس اللغة والوصول إلى الخضانات. ومن جهة أخرى، تمّ تعميم الخدمات التي تستفيد منها هذه الفئة المستهدفة بالذات في مجال سوق العمل، والسكن، والتعليم، والصحة، فضلاً عن مسائل الهجرة والدمج، تكلّفات متوفرة بشكل منتظم. ومن الخصائص الأخرى لحكومة الهجرة في فيينا، التشبيك المنتظم على مختلف المستويات. فلتجتمع الجهات الفاعلة على مستوى المدينة الكبرى والدوائر بشكل منتظم في اجتماعات تنسيق أو ورش عمل لمناقشة المسائل العالقة. وتساهم أنشطة التشبيك هذه في بلورة نوع من «الاجتمع المعرفي» الذي يتشارك تصوراً موحداً لمفهوم الدمج، ويحدّد مجال سياسات لا يُشرك مختلف المستويات فحسب، بل مختلف أنواع الجهات الفاعلة أيضاً.

أصحاب الشأن في مجال حوكمة الهجرة على المستوى المحلي

تنسيق سياسات الدمج والتنوع	الإدارة البلدية للدمج والتنوع (MA17)
التعليم في المدارس	مجلس المدارس في المدن
إدارة المساعدات الاجتماعية، دمج اللاجئين	صندوق فيينا الاجتماعي (FONDS SOZIALES WIEN)
ينظّم تدريبات مهنية متعلّقة بسوق العمل للعاطلين عن العمل والأشخاص الموظفين، يتصرف كوكالة توظيف ومرّج لعروض العمل	صندوق فيينا للنهوض بأوضاع العمال والموظفين - WAFF
فرع إدارة سوق العمل الفدرالية في فيينا	إدارة سوق العمل فيينا

تمثّل مصالح العمال وموظّفي الشركات الكائنة في فيينا، العضوية إلزامية، جهة فاعلة أساسية للدفاع عن السياسات في مجال التوظيف وصون حقوق العمال	غرفة العمل فيينا
تنظّم مراكز تعليم للراشدين بتمويل من حكومة المدينة بشكلٍ أساسي، تعرض مجموعة متنوّعة من التدريبات وبرامج التعليم للراشدين، فضلاً عن رعاية ودعم مجانبين في فترة ما بعد الظهور للتلاميذ، مع التركيز على الأطفال من أسر مهاجرين	جمعية التربية المدنية في فيينا VERBAND WIENER - VOLKSBILDUNG - DIE WIENER VOLKSHOCH SCHULEN

منظمات الناشطة في المدينة في مجالات الهجرة والدمج

منظمة معونة تابعة للكنيسة الكاثوليكية، تدير الحضانات، ودور إيواء اللاجئين، وبيوت للمسنين بالنياحة عن البلدية، فضلاً عن عدة مشاريع تُعنى بدمج المهاجرين، ومشاريع دعم خاصة بتلاميذ المدارس	كاريتاس فيينا
منظمة معونة تابعة للحزب الاجتماعي الديمقراطي. تدير الحضانات، ودور إيواء اللاجئين، وبيوت للمسنين بالنياحة عن البلدية، فضلاً عن عدة مشاريع تُعنى بدمج المهاجرين، ومشاريع دعم خاصة بتلاميذ المدارس	منظمة صحة الناس فيينا VOLKSHILFE VIENNA
منظمة معونة تابعة للكنيسة البروتستانتية. تدير الحضانات، ودور إيواء اللاجئين، وبيوت للمسنين بالنياحة عن البلدية، فضلاً عن عدة مشاريع تُعنى بدمج المهاجرين، ومشاريع دعم خاصة بتلاميذ المدارس	منظمة دياكوني الإنجيلية EVANGELISCHE DIAKONIE
تمثّل الشركات الصناعية في فيينا، تقدّم المشورة لمدينة فيينا حول احتياجات أصحاب العمل في ما يتعلق بالمجرة	جمعية الصناعيين
منظمة غير حكومية تتصح المهاجرين بشأن المسائل المتعلقة بسوق العمل، تُموّل من قبل وزارة العمل والشؤون الاجتماعية وبلدية فيينا	مركز المشورة للمهاجرين BERATUNGSZENTRUM FÜR MIGRANTINNEN

الإطار المؤسسي

التنسيق والتعاون على مستوى المدينة

تعتبر الاجتماعات المنتظمة التي تعقد في مجلس الشيوخ المحلي، والتي تشمل جميع أعضاء المجلس التنفيذي في المدينة، المنصة الأساسية للتنسيق على المستوى السياسي. أما على المستوى الإداري، فتُعد اجتماعات تنسيق منظمة لمختلف الأقسام الإدارية من أجل التباحث في مسائل إدارية عامة وخاصة. تشارك إدارة الدمج والتنوع في كافة الاجتماعات المتعلقة بالهجرة والدمج. فضلاً عن ذلك، تشكل الاجتماعات المنتظمة لبرنامج رصد التنوع، بدورها، منصة مهمة لتبادل الآراء. على مستوى الدائرة، تنظم مكاتب الدوائر التابعة لإدارة الهجرة والتنوع اجتماعات منتظمة مع أصحاب الشأن ضمن الإدارة والمنظمات غير الحكومية، فضلاً عن المكاتب المحلية للتجديد الحضري (GEBIETSBETREUUNG)، وذلك في الدوائر التي تعلق فيها نسبة المهاجرين. ويهدف إعداد أجندة خاصة بحقوق الإنسان، أنشأت مدينة فيينا مكتباً خاصاً بحقوق الإنسان، ومنصباً لممثل عن حقوق الإنسان في ٢٠١٥.

التنسيق والتعاون على المستوى الإقليمي والوطني

يجري التنسيق والتعاون على المستوى الوطني ضمن إطار الحكومة الفدرالية المتعددة المستويات. فتتم مناقشة مسائل السياسات الاجتماعية تحديداً، على غرار تسديد مدفوعات المساعدات الاجتماعية، أو توزيع اللاجئين في النمسا، ضمن إجراءات التفاوض بين الحكومة الفدرالية وحكومات الأقاليم، على نحو يفضي إلى معاهدات محددة تُعرف بـ«اتفاقات ١٥ §». ولما كانت سياسات الدمج تدرج ضمن اختصاص حكومات الأقاليم، فتمتع مدينة فيينا بهامش تحرك واسع في مجال صياغة السياسات. أما التعاون مع الحكومة الفدرالية، فيتعلق أساساً بالوصول إلى التمويل الفدرالي والأوروبي الذي تشرف عليه السلطات الفدرالية.

التعاون الدولي

تشارك فيينا في عدة شبكات دولية، لعل أكثرها اتصالاً بمجال الهجرة هي «ستروب»- وهي «منطقة أوروبية» تضم الأقاليم والدوائر من كلتا ناحيتي الحدود النمساوية باتجاه الجمهورية التشيكية وهنغاريا وسلوفاكيا. يُعد التعاون المشترك في مجال الهجرة والدمج جزءاً مهماً من عمل مبادرة التعاون الإقليمي هذه. تعتبر فيينا أيضاً مشاركاً ناشطاً في الرابطة الأوروبية للبلدان الكبرى، ومبادرة مدن حقوق الإنسان التي تنظمها حركة الشعوب من أجل تعلم حقوق الإنسان. فضلاً عن ذلك، فيينا عضو في مشروع ميتروبوليس الدولي بشأن المسائل الدولية المتعلقة بالهجرة والدمج.

النظرة العامة إلى الهجرة والدمج

وفقاً لدراسة أجرتها الإدارة البلدية للتخطيط الحضري عام ٢٠١٦ بشأن علاقات المجتمع المحلي في فيينا، تبدلت أهمية مسألة الهجرة بشكلٍ ملحوظ بمرور الوقت. عام ٢٠١٣، احتلت الهجرة الوافدة المرتبة الرابعة في لائحة المشاكل المهمة، بعد البطالة، وغلاء المساكن، ومستوى الإجرام. هناك علاقة واضحة بين السن، والنوع الاجتماعي، والنظرة إلى الهجرة كمشكلة أساسية. ففي حين اعتبر ٢٤٪ فقط من الأشخاص ما دون الثلاثين أنّ الهجرة مشكلة كبيرة، شاركهم الرأي ٤٥٪ ممن هم في الستين وما فوق. في الواقع هناك علاقة عكسية بين النظرة السلبية إلى الهجرة ومستوى التعليم ومركز العمل والنظرة الشخصية إلى المستقبل.

لا ترتبط النظرة إلى الهجرة بنسبة المهاجرين المتواجدين في الدائرة نفسها، بل بنوع السكن المتوقّر لهم. فرغم تواجد نسبة متشابهة من المهاجرين في مختلف الدوائر، ينظر ٣٩٪ من السكان في الدوائر ١٠ و ١١ و ١٢ إلى الهجرة كمشكلة أساسية، بالمقارنة مع ٢١٪ في الدوائر ٩، و ١٢، و ١٥، و ١٦، و ١٧. بشكلٍ عام، ينظر سكّان فيينا بصورة إيجابية إلى العلاقات بين الإثنيات المختلفة، رغم وجود تفاوتات ملحوظة بين أصل وآخري. ففي حين تكون النظرة إيجابية إلى نوعية العلاقات مع المهاجرين من ألمانيا، وأوروبا الشرقية والغربية، ويوغوسلافيا السابقة وآسيا، تهيمن النظرة السلبية على المهاجرين من تركيا وأفريقيا والشرق الأدنى. في هذا الإطار، أفاد المهاجرون عن اختبارهم حالات تمييز عرقي.

بشكلٍ عام، ازداد دعم تدابير الدمج في السنوات الأخيرة. كما ارتفع دعم حقوق التصويت للمهاجرين المقيمين منذ وقتٍ طويل من ٥١٪ عام ٢٠٠٧ إلى ٧٣٪ عام ٢٠١٣.

مدى تمتع المهاجرين بحقوق الإنسان ووصولهم إلى الخدمات

التعليم والتدريب المهني	التوظيف وريادة الأعمال	الشؤون الصحية والاجتماعية	الحماية من التمييز	السكن	المشاركة السياسية والدمج في عمليات صنع القرار
اختصاص البلدية	نعم	الصحة: كلا الشؤون الاجتماعية: نعم	نعم	نعم	نعم
الجهة القائمة بالتنفيذ	<ul style="list-style-type: none"> صندوق فيينا للنهوض بأوضاع العمال والموظفين (WAFF) وكالة فيينا لريادة الأعمال 	<ul style="list-style-type: none"> صندوق فيينا الاجتماعي 	<ul style="list-style-type: none"> مكتب حقوق الإنسان الإدارة البلدية ١٧ للهجرة والتنوع (17 MA) 	<ul style="list-style-type: none"> الإدارة البلدية للسكن 	<ul style="list-style-type: none"> المكاتب المحلية للإدارة البلدية للدمج والتنوع
السياسات والمشاريع المتعلقة بدمج المهاجرين	<ul style="list-style-type: none"> توفير تدريب مهني وتعليم للراشدين، تقديم المشورة والدعم للموظفين والعاقلين عن العمل، وتطبيق برامج دعم وتدريب لأصحاب العمل. يتصرف أيضاً كوكالة توظيف إنشاء برنامج (مينغو) لدعم المهاجرين الذين يريدون إنشاء شركة أو تطوير شركتهم بدرجة أكبر 	<ul style="list-style-type: none"> إدارة سياسات اجتماعية محلية تشمل المساعدة في تربية الأطفال، وإنشاء مراكز شبابية أو دعم عملية التعلم على مستوى الدوائر وإدارة المساحات العامة من قبل عاملين اجتماعيين في القطاع العام إدارة المساعدات الاجتماعية 	<ul style="list-style-type: none"> تطبيق إعلان «فيينا- مدينة حقوق الإنسان» الذي أقره مجلس المدينة عام ٢٠١٤ تمويل الإدارة البلدية للدمج والتنوع لمنظمة «زارا» غير الحكومية التي تقدم النصح لضحايا التمييز العرقي، وتنتشر تقارير سنوية بشأن التطورات في مجال العنصرية والتمييز 	<ul style="list-style-type: none"> تملك المدينة ٢٢٠ ألف شقة عمومية. ويمكن أن يتلقى المستأجرون إعانات سكنية على أساس مدخولهم 	<ul style="list-style-type: none"> عقد اجتماعات منتظمة ذو مواضيع محدّدة مع منظمات المجتمع المدني في دوائرها، مثلاً «جميعات المهاجرين». تهدف هذه الاجتماعات بشكل أساسي إلى تبادل الآراء والأفكار يحقّ لجميع السكّان تقديم عرائض لمجلس المدينة بشأن أيّ مسألة و يجب مناقشتها في مجموعات العمل الخاصة بها ضمن مجلس المدينة
مدى وصول المهاجرين إلى الخدمات	<ul style="list-style-type: none"> يسبب عدم إلمام التلاميذ من أسر المهاجرين باللغة، يواجهون خطراً كبيراً بنقلهم إلى «مدارس خاصة»، تهتمّ بالتلاميذ ذوي الإعاقات الذهنية، مما يحرمهم من فرصة الوصول إلى التدريب المهني أو مراحل تعليمية إضافية. فضلاً عن ذلك، يتخذ التلميذ في سن التاسعة والنصف قراراً بشأن نوع التعليم الذي يريده للرحلة ما بعد الثانوية، وهذا الأمر يتأثر بشدة بالعلامات التي بناها. وبالتالي، لا يقبل في دورة السنوات الأربعة الدنيا من المدرسة الثانوية إلا أولئك الذين نالوا علامات جيدة في دروس اللغة الألمانية، مما يؤدي إلى حالة من التمييز المنهجي ضدّ التلاميذ القادمين من خلفية هجرة. لمعالجة هذه المشكلة، يتمّ توظيف عدد إضافي من المعلمين المؤهلين في لغات أبرز مجموعات المهاجرين في مدارس عدّة في فيينا برنامج «إبدأ فيينا» مفتوح لجميع السكّان الجدد الذين يملكون رخصة إقامة أو إثباتاً بتسجيلهم كواطنين في الاتحاد الأوروبي. منذ إطلاق «إبدأ فيينا- كلية الشباب» في ٢٠١٦، درّب أكثر من ألف لاجئ/متمس لجوء من الشباب 	<ul style="list-style-type: none"> صندوق فيينا للنهوض بأوضاع العمال والموظفين هو شريك مؤسسة "ANERKENNUNGSSTELLE" وهي مؤسسة تدعم الاعتراف بمؤهلات المهاجرين، تخضع لإدارة "BERATUNGSZENTRUM FÜR MIGRANTINNEN"، منظمة غير حكومية تقدم المشورة للمهاجرين بشأن القضايا المتعلقة بالعمل، بتويل من وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ومدينة فيينا برنامج «مينغو» موجّه نحو المهاجرين مباشرة 	<ul style="list-style-type: none"> منذ أواخر التسعينات، تمّ تعديل الخدمات الاجتماعية بشكلٍ كبير لاحتياجات المهاجرين تُدفع المنافع الدنيا المرتكزة على الاحتياجات إلى اللاجئين المعترف بهم والأشخاص المتمتعين بالحماية الثانوية. ولا يحقّ للمتمسّي اللجوء (الذين يتلقون «دعماً أساسياً»)، والمهاجرين غير الحاملين لأوراق ثبوتية أو رخصة إقامة دائمة أن يحصلوا على هذه المدفوعات عادةً، إلا في حال استدعت أسباب إنسانية ذلك 	<ul style="list-style-type: none"> وفقاً للتشريع النمساوي المتعلق بالمعاملة المتساوية، يحظّر التمييز على أساس الإثنية، أو الدين، أو السن، أو النوع الاجتماعي، أو التوجه الجنسي، أو الإعاقة بسبب النظام الفدرالي للإدارة المتساوية، يعتبر أمين المظالم الذي يعنى بشؤون المساواة على المستوى الفدرالي الوكالة المعنية بتلقي شكاوى التمييز 	<ul style="list-style-type: none"> منذ ٢٠٠٦، أصبحت شقق السكن العمومية موضوعة بتصرف مواطني البلدان الثالثة. لكنهم يصطدمون بقيود، مثلاً « شرط تسجيل «مكان الإقامة الأساسية» في فيينا قبل سنتين من تقديم طلب الحصول على السكن الاجتماعي. يمكن أن يدفع هذا الشرط المجموعات الضعيفة والمهاجرين الوافدين حديثاً إلى الاتكال على سوق العقارات الخاصة قد ينتقل السكان إلى السكن المدعوم من الدولة. تُمنح إعانات السكن للمقيمين قانونياً منذ أقله ٥ سنوات في النمسا والقادرين على دخول سوق العمل
الملاحظات	وفقاً للتقرير الوطني المتعلق بالتعليم الصادر عام ٢٠١٥، يواجه التلاميذ المقيمون في فيينا الذين ليست الألمانية لغتهم الأم خطراً مضاعفاً بارتياح «مدرسة خاصة»	لا يتمّ تنظيم التوظيف أو ريادة المشاريع على مستوى المدينة. فتخضع الوكالة الفدرالية للبطالة، التي تملك مكاتب محلية في مختلف الأقاليم، لسلطة الحكومة الفدرالية	تخضع إدارة المساعدات الاجتماعية للحكومة الإقليمية. ولما كانت فيينا مدينة وإقليم في الوقت عينه، فلديها هامش من الحرية يمكنها من إدارة المساعدات الاجتماعية	هناك فوارق ملحوظة بين المهاجرين والأشخاص غير القادمين من خلفية هجرة، في ما يتعلق بمساحة السكن وتكاليفه	يتمتع المهاجرون المقيسون بحقوق تصويت على مختلف المستويات التمثيلية (مجلس الدائرة، مجلس المدينة)، ولا يمكن لمواطني الاتحاد التصويت إلا لمقاعد مجلس الدائرة فقط. أما المواطنون من خارج الاتحاد الأوروبي، فلا يتمتعون بحقوق تصويت

المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة (ICMPD)، منظمة المدن والحكومات المحلية المتحدة (UCLG)،
وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية - موانئ الأمم المتحدة (UN - HABITAT)

WWW.ICMPD.ORG/MC2CM

جميع الحقوق محفوظة. لا يجوز إعادة إصدار أي جزء من هذا الكتيب، أو نسخه، أو نقله، بأي شكل
أو وسيلة، سواء أكانت إلكترونية أم ميكانيكية، بما في ذلك النسخ، أو التسجيل، أو تخزينه في أنظمة
تخزين البيانات واسترجاعها من دون الحصول على إذن مسبق من أصحاب التأليف والنشر.
تم إصدار هذا الكتيب بمساعدة الاتحاد الأوروبي (EU) والوكالة السويسرية للتنمية والتعاون (SDC).
تقع مسؤولية مضمون الكتيب على المؤلفين وحدهم، ولا يمكن الاعتراف بأي شكل من الأشكال أنه
يعكس وجهة نظر الاتحاد الأوروبي أو الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون.



بتحويل مشترك من الاتحاد الاوروبي



بتحويل مشترك من



Schweizerische Eidgenossenschaft
Confédération suisse
Confederazione Svizzera
Confederaziun svizra

Swiss Agency for Development
and Cooperation SDC

من تنفيذ



ICMPD

International Centre for
Migration Policy Development



UCLG

United Cities
and Local Governments



UN HABITAT
FOR A BETTER URBAN FUTURE